

المتولة عنه ههنا حيث قال ويمكن ان يناقش بأنه لا بد
 عن صدق التعريف على التوجيه الاضيق على الشروط لجواز
 ان يكون صحة الدليل موقوفة على صحتها ايضا وان كان
 غير ملائم لكن على هذا يصدق التعريف بحسب الظاهر
 على الفكر ونحوه **الهمم** الا ان يمنع التوقف على صحته
 حتى يلزم كونه ممتددة فيفكر انتهى على ان منع التوقف على
 صحته صحة الفكر والهيئة منع الحكم المعام قطعاً وقصراً
 الا فضل من جعل الصحة التي قدرها المحشى في التعريف على
 معنى الثبوت في الدليل ليكون المعنى ما يتوقف على ثبوته
 في الدليل صحة الدليل فصدق التعريف على الشرط ولا يعني
 ان جعل الصحة على المعنى اللغوي كما في قول الشاعر، صح
 عند الناس الى عاشق اي ثبت ثم تخصيصه بالثبوت
 في الدليل تصحيف مرتين اذ لا يلتفت اليه مع تسويغ
 المعنى الاصطلاحي مع انه يستلزم صدق التعريف
 على الاجزاء الثابتة للدليل كاللصق والمجول وغيرها
 من اجزاء القضايا الثابتة في الدليل وليس شئ منها
 ممتددة كما يستلزم صدقه على نفس الهيئة **قوله**
 وان كانت كلمة ما عيانياً عن مطلق الشئ الخ يعني واريد
 بالتوقف عليه التوقف على نفسه كما يدل عليه ما في اكثر
 النسخ حيث قال في الشق الاول ان كان كلمة ما عيانياً
 عن القضية او المراد التوقف عليه التوقف على صحة كلمة
 او الفاصلة وفي هذا الشق وان كانت كلمة ما عيانياً عن
 مطلق الشئ والمراد التوقف عليه التوقف على نفسه
 بالواو الواصلة ويدل عليه ايضا ما نقل عنه ههنا حيث
 قال ههنا معنى على الظاهر والواو اريد بالتوقف عليه التوقف
 على صحته لا يترصدق التعريف على ما ذكر من العليل فليست
 انتهى

انتهى ولهذا جعلنا الشق الاول شاملاً لثلاثة احتمالات
 والشق الثاني خاصاً باحتمال واحد من الاربعة ولا يعني
 قبح التردد حينئذ بعد ظهور الاحتياج الى احد التاويلين
 في رفع انتقاضه بنفس الدليل وايضاً لا يحسن الاقتصار
 ههنا على انتقاضه بنفس المستدل وعلمه وغيرهما
 بل المناسب ان يتعرض بانتقاضه بنفس الدليل ايضاً
الهمم الا ان يعرض عنه لظهوره كما اشترنا وايضاً الظاهر
 ان يكون قوله ولعائل ان يقول ابرار على كل من الجوابين
 فالوجه ههنا ان لا يعتمد على ما في اكثر النسخ ولا على ما
 عنه بل يجعل مراداً على ان يقال ان كانت كلمة ما
 عبارة عن القضية كما هو جواب الاول يلزم ان
 لا يصدق التعريف على الشرط سواء اريد بالتوقف عليه
 التوقف على نفسه او على صحته وان كان كلمة ما عبارة
 عن مطلق الشئ اريد بالتوقف عليه التوقف على صحته
 كما هو الجواب الثاني يلزم ان يصدق التعريف على المستدل
 وعلمه وغيرهما من العليل لانه صحة الدليل يتوقف على
 صحة كل منها بمعنى اجتماع الشروط لان المستدل من
 حيث هو مستدل مشروط بشروط لا تخصي كعدم فقد
 القوع الفكرية وعدم المعلومات المناسبة للطلب وكذا
 علمه مشروط بكونه مطابقاً للواقع وكونه علمياً مناسباً
 للطلب وهكذا او بهذا يحمل المحاشية المتولدة عنه ويدل
 على ان مراداً ما ذكرنا قوله فيما بعد لا يقال تخفاً انه
 يدفع النقص بالمستدل وامثاله لا بنفس الدليل فعلى
 الاول يحمل نظام الكلام دون الثاني فالحق ان ما في اكثر
 النسخ مضروب وما زيد في الشق الاول بالواو الواصلة فهو
 في الشق الثاني بالواو الواصلة قوله على نفس المستدل وهو